تحرك عاجل

محاكمة سجين رأي فلسطيني

يواجه المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان منذر عميرة المحاكمة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية، لمشاركته السلمية في مظاهرات احتجاجية؛ حيثما يواجه السجن بسبب ممارسته لحقوقه في حرية التعبير والتجمع. كما تقرر أن تبدأ محاكمته في 21 فبراير/شباط 2018.

اعتقل جنود إسرائيليون **منذر عميرة** في 27 ديسمبر/كانون الأول 2017، أثناء مشاركته السلمية في مظاهرة احتجاجية؛ فقد نظم السكان الفلسطينيون والنشطاء الاحتجاج في مدينة بيت لحم، بالضفة الغربية المحتلة؛ ونادوا بإطلاق سراح الناشطتان عهد وناريمان التميمي. وأمرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في سجن عوفر العسكري، بالضفة الغربية المحتلة، في 16 يناير/كانون الثاني 2018، بالإفراج عن منذر عميرة بكفالة؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد أُرجئ إطلاق سراحه لـ72 ساعةً، كي يُتاح للنيابة الطعن ضد القرار. وفي 18 يناير/كانون الثاني 2018، تقدمت النيابة العسكرية بطعنٍ ضد قرار إطلاق سراح منذر عميرة. وفي 1 فبراير/شباط 2018، قبل قاض عسكري في محكمة الاستئناف العسكرية بطعن النيابة ضد القرار، للإبقاء على منذر عميرة رهن الاحتجاز، إلى أن تنتهي محاكمته.

وفي يوم اعتقال منذر عميرة، وجهت المحكمة العسكرية إليه 13 تهمة، تتعلق بمشاركته في خمس مظاهرات منفصلة. ولا تُعد بعض التهم الموجهة له، بموجب أمر جيش الدفاع الإسرائيلي رقم 101، كـ"المشاركة في مسيرة بدون تصريح"، جرائم جنائية تحظى بالاعتراف، وفقًا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، اتُهم منذر عميرة بإلقاء مواد على الأشخاص والممتلكات، وإلقاء الحجارة على ضباط شرطة الحدود الإسرائيلية. وتتعلق التهمتان باحتجاج نُظم في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017، للتنديد بقرار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. واستندت التهمتان إلى شهادات ضابطين بشرطة الحدود الإسرائيلية، اللذين أفادا برؤيتهما منذر عميرة وهو يلقي عبوة غاز مسيل للدموع نحو القوات الإسرائيلية، بعد أن أطلقتها على المتظاهرين. بيد أن تسجيلات الفيديو، وكذلك إفادات الشهود الذين كانوا حاضرين أثناء الاحتجاج، تدحض هذا الادعاء، كما أوضحت أن منذر عميرة كان

يحمل لافتة بصورة سلمية، أمام جنود إسرائيليين؛ والتي استخدمها حينئذ لدفع عبوة الغاز المسيل للدموع بعيدًا عنه. ويشير استعراض لائحة الاتهام، وإفادات الشهود وأدلة الإثبات التي قدمتها النيابة، إلى أنه يجري اعتقال منذر عميرة ومحاكمته، لمجرد احتجاجه السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالعبرية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح منذر عميرة على الفور وبدون شروط، إذ أنه سجين للرأي، ويجري احتجازه لمجرد ممارسة حقوقه الإنسانية في حرية التعبير والتجمع السلمي؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إسقاط كافة التهم الموجهة ضد منذر عميرة على الفور؛
- دعوة السلطات إلى إلغاء أمر الجيش الإسرائيلي رقم 101، وإلى احترام حق الفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة، في حرية التعبير والتجمع السلمي.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 مارس/آذار 2018 إلى الجهات التالية:

Prime Minister
Benjamin Netanyahu
Office of the Prime Minister
3 Kaplan St, PO Box 187
Kiryat Ben-Gurion
Jerusalem 91950, Israel
Email: pm_eng@pmo.gov.il
Salutation: Dear Prime Minister

Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa GOC Central Command
Military Post 02367, Battalion 877 Israel Defence Forces, Israel
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724
Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Defence

Avigdor Lieberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakirya Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

Field Coc

pniot@mod.gov.il

Field Coc

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

محاكمة سجين رأي فلسطيني

معلومات إضافية

منذر عميرة ناشط فلسطيني ومدافع عن حقوق الإنسان، يبلغ من العمر 48 عامًا، ويعمل في الوقت الراهن منسقًا لـ"اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية"، التي تصف نفسها بأنها حركة مقاومة مجتمعية، وترى أن قوة النضال الشعبي تكمن في أنماط متنوعة، كالإضرابات والاحتجاجات السلمية والحملات القانونية. وتقدم اللجنة أيضًا المساعدة القانونية والدعم على صعيدي التواصل والمناصرة من أجل الناشطين؛ وتسعى إلى الحث على ظهور لجانٍ ومبادرات جديدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أن منذر عميرة لاجئ فلسطيني من قرية دير آبان، التي تقع في المنحدرات الجنوبية للقدس. ويقيم في مخيم عايدة للاجئين، بالقرب من بيت لحم، حيثما يعمل أخصائيًا اجتماعيًا ومديرًا لـ"مركز شباب عايدة الاجتماعي". ووفقًا لما أفادت به "اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية "، يقدم منذر عميرة دعمًا للمزارعين الفلسطينيين الذين تتضرروا جراء إقامة المستوطنات الإسرائيلية، من خلال الجهود التي يبذلها في تنظيم الحملات والدفاع عنهم، كما أنه يروج للمنتجات الفلسطينية المصنعة محليًا. ويلتزم منذر عميرة بمنهاجٍ اللاعنف، في النضال الشعبي، وينظم احتجاجات سلمية، على نحوٍ منتظم، للتنديد بالأعمال الإسرائيلية في مدينة بيت لحم. ووُجهت لمنذر عميرة، عقب اعتقاله، 13 تهمة تتعلق بخمس مظاهرات مختلفة نُظمت بالقرب من نقطة تفتيش قبر راحيل في بيت لحم. ويندرج معظم هذه التهم، ضمن أمر الجيش الإسرائيلي رقم 101، الذي يعاقب الفلسطينيين على ممارسة التعبير السياسي السلمي. وتأتي بنود لائحة الاتهام كما يلي: "المساس بالنظام العام، من خلال المشاركة في مظاهرات ومسيرات بدون رخصة، وقعت في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، و13 ديسمبر/كانون الأول، و22 ديسمبر/كانون الأول، و23 ديسمبر/كانون الأول، و27 ديسمبر/كانون الأول 2017؛ وإلقاء مادة حارقة وحجارة على جنود إسرائيليين، في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017. وتتعلق كافة التهم الواردة في لائحة الاتهام على وجه

التحديد، بمشاركة منذر عميرة في المسيرات، ودوره في قيادتها؛ باستثناء تلك التي نُظمت في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017.

وتستند تهمة إلقاء الحجارة الموجهة ضد منذر عميرة إلى شهادة ضابط واحد فقط من الضباط المذكورين آنفًا. وعلى خلاف ذلك، نفى الضابط الثاني بوضوح رؤية منذر عميرة وهو يلقي الحجارة، وذلك وفقًا لما ذكره محاميه. كما أفاد المحامي أيضًا بأن النيابة لم تقدم أية أدلة مادية تؤيد شهادة الجندي. وعلاوة على ذلك، يستند الادعاء بأن منذر عميرة قد ألقى مادة حارقة على شرطة الحدود الإسرائيلية، إلى إفادات ضابطين تابعين لها. ووفقًا "للجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية"، ذكر كلٌ من الضابطين في إفاداتهما معرفتهما لمنذر عميرة من خلال الفعاليات الماضية، وأفادا برؤيته على وجه الخصوص، يلتقط المقذوفة بيديه من الأرض، ويلقيها مرة أُخرى نحو القوات الإسرائيلية. بيد أن النيابة قدمت صورة حُملَت من موقع فيسبوك كدليل، إلا أن تسلسل العهدة لم يُبيَن، ومن ثم لم يُؤخذ بها في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضح أن تسجيلات الفيديو للمظاهرة التي نُظمت في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017 (https://www.facebook.com/MohammadAazza/videos/1632948863428537/)، تظهر منذر عميرة وهو يقوم بدفع عبوة غاز مسيل للدموع بعيدًا عنه باللافتة التي كان يحملها. ووفقًا لما ذكره أربعة شهود كانوا حاضرين أثناء احتجاج 22 ديسمبر/كانون الأول 2017، كان منذر عميرة يعرب عن احتجاجه بسلمية. وأوضحوا أنه لم يلق الحجارة، وحاول فقط دفع مقذوفة الغاز المسيل للدموع بعيدًا عنه باللافتة التي كان يحملها.

وكانت تستهدف حملات التشويه والمضايقة الإسرائيلية المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ وقت طويل، بهدف نزع الشرعية عن نضالهم. فوفقًا لما ذكرته "اللجنة التنسيقية للنضال الشعبي"، مارست القوات الإسرائيلية الضغوط على منذر عميرة لوقف نشاطه، كما هددته بإلحاق الأذى به، واعتقاله قبل ثلاثة أشهر من احتجازه. وترى اللجنة أن اعتقال منذر عميرة يُراد به إسكات الأصوات النشطة في النضال الشعبي اللاعنفي من أجل حقوق الفلسطينيين.

وينظم أمر الجيش الإسرائيلي رقم 101 حق الفلسطينيين بالضفة الغربية، في التظاهر والتعبير عن أنفسهم، بحرية؛ حيث يحظر كافة التجمعات التي يصل عددها إلى أو يزيد عن 10 أشخاصٍ لـ"غرض سياسي أو موضوع يمكن تفسيره كموضوع سياسي"، ما لم يحصلوا إذنٍ من القائد العسكري للمنطقة. ويواجه كل من يُخالف الأمر السجن لمدة قد تصل إلى 10 أعوامٍ و/أو دفع غرامة مالية باهظة.

الاسم: منذر عميرة

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 26/18 رقم الوثيقة: MDE 15/7841/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 8 فبراير/شباط 2018